

بيان صحفي صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

20 آذار/ مارس 2023

التعجيل بالعمل المناخي يمكن أن يكفل مستقبلاً صالحاً للعيش للجميع

إنترلاكن، سويسرا، 20 آذار/ مارس 2023 - أكد العلماء في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر اليوم أن خيارات متعددة ومجدية وفعالة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ الناتج عن النشاط البشري تتوفر لدينا اليوم.

وقال رئيس الهيئة (IPCC)، Hoesung Lee، إن "تعميم العمل المناخي الفعال والمنصف لن يقلل فقط من الخسائر والأضرار التي تلحق بالطبيعة والناس، وإنما سيعود أيضاً بفوائد أوسع. ويشدد هذا التقرير التجميحي على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً، ويظهر أنه إذا تحركنا الآن، فلا يزال بإمكاننا تهيئة مستقبل مستدام صالح للعيش للجميع".

وفي عام 2018، سلطت الهيئة (IPCC) الضوء على الحجم غير المسبوق للتحدي المطلوب مواجهته لإبقاء الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية. وبعد مرور خمس سنوات، أصبح ذلك التحدي أكبر بسبب الزيادة المستمرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وإن وتيرة الأعمال المضطلع بها حتى الآن وحجمها والخطط الموضوعة حالياً غير كافية لمجابهة تغير المناخ.

وقد أدى أكثر من قرن من حرق الوقود الأحفوري والاستخدام غير المتكافئ وغير المستدام للطاقة والأراضي إلى ارتفاع مستوى الاحترار العالمي بمقدار 1.1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وأدى ذلك إلى ظواهر مناخية متطرفة أكثر تواتراً وشدة تسببت في تأثيرات خطيرة بشكل متزايد في الطبيعة والناس في كل منطقة من مناطق العالم.

وكل زيادة في الاحترار تؤدي إلى تفاقم الأخطار بسرعة. إذ تزيد موجات الحر الشديدة والأمطار الغزيرة وغيرها من ظواهر الطقس المتطرفة من المخاطر على صحة الإنسان وسلامة النظم الإيكولوجية. ففي كل منطقة، يموت الناس من درجات الحرارة المتطرفة. ومن المتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي والمائي الناجم عن تغير المناخ مع زيادة الاحترار. وتزداد صعوبة التعامل مع تلك المخاطر عندما تتزامن مع أحداث سلبية أخرى مثل الأوبئة أو النزاعات.

الخسائر والأضرار تحت المجهر

يسلط التقرير، الذي وُفق عليه إبان جلسة دامت أسبوعاً في إنترلاكن، الضوء بشدة على الخسائر والأضرار التي نتكبدها حاضراً ومستقبلياً والتي توقع أشد الضرر على الفئات والنظم الإيكولوجية الأكثر ضعفاً. وإن اتخاذ الإجراءات الصحيحة الآن يمكن أن يؤدي إلى التغيير التحويلي اللازم لإقامة عالم مستدام ومنصف.

وقالت الدكتورة Aditi Mukherji، وهي أحد المؤلفين الثلاثة والتسعين للتقرير التجميحي - وهو الفصل الختامي لدورة التقييم السادس، إن "العدالة المناخية بالغة الأهمية لأن أقل المتسببين في تغير المناخ هم الأكثر تضرراً بآثاره".

وأضافت أن "ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في مناطق متأثرة بشدة بآثار تغير المناخ. وعلى مدى العقد الماضي، كانت الوفيات الناجمة عن الفيضانات وفترات الجفاف والعواصف أعلى 15 مرة في المناطق الشديدة التأثير".

وفي هذا العقد، يكتسي التعجيل بالإجراءات الرامية إلى التكيّف مع تغيّر المناخ أهمية أساسية لسد الفجوة بين مستويات التكيّف الحالية ومستويات التكيّف المطلوبة. وفي الوقت نفسه، يتطلب إبقاء مستوى الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي إحداث تخفيضات سريعة وحادة ومستديمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كل القطاعات. وينبغي أن يبدأ خفض الانبعاثات الآن، إذ سيتعين خفضها بمقدار النصف تقريباً بحلول عام 2030 حتى لا يتجاوز مستوى الاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية.

الطريق إلى الأمام واضح

الحل يكمن في التنمية القادرة على تحمل آثار تغيّر المناخ. وينطوي ذلك على دمج تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ مع إجراءات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو تفاديها بأساليب تعود بفوائد أوسع.

فعلى سبيل المثال، تؤدي إمكانية الحصول على الطاقة والتكنولوجيات النظيفة إلى تحسين الصحة، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والأطفال؛ ويؤدي توليد الكهرباء من مصادر منخفضة الكربون والمشي وركوب الدراجات واستقلال وسائل النقل العام إلى تحسين جودة الهواء وتحسين الصحة وفرص العمل وتحقيق الإنصاف. وتكون الفوائد الاقتصادية المرتبطة بصحة الإنسان والناجمة عن تحسين جودة الهواء وحده مساوية تقريباً لتكلفة خفض الانبعاثات أو تفاديها أو حتى أكبر منها.

وكما ارتفع مستوى الاحترار، زادت صعوبة تحقيق التنمية القادرة على تحمل آثار تغيّر المناخ. ولذلك، ستؤدي الخيارات المتخذة على مدى السنوات القليلة المقبلة دوراً محورياً في تقرير مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة.

وحتى تكون هذه الخيارات فعالة، يجب ترسيخها في قيمنا ووجهات نظرنا ومعارفنا المتنوعة، بما في ذلك المعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وسيسهل هذا النهج التنمية القادرة على تحمل آثار تغيّر المناخ ويتيح تطبيق حلول مناسبة محلياً ومقبولة اجتماعياً.

وقال السيد Christopher Trisos، وهو أحد مؤلفي التقرير التجميعي، إن "أكبر المكاسب في الرفاه قد تُحقق بإعطاء الأولوية للحد من مخاطر المناخ للمجتمعات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. ولن يتسنى التعجيل بالعمل المناخي إلا بزيادة التمويل عدة أضعاف، لأن التمويل غير الكافي وغير المتسق يعوق التقدم".

تمكين التنمية المستدامة

يوجد رأس المال العالمي كاف للحد بسرعة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن يتعين تذليل الحواجز القائمة. وتكتسي زيادة تمويل الاستثمارات المناخية أهمية بالغة لتحقيق الأهداف المناخية العالمية. وتؤدي الحكومات، عن طريق آليات التمويل العام والرسائل الواضحة الموجهة إلى المستثمرين، دوراً رئيسياً في تذليل تلك الحواجز. ويمكن للمستثمرين والمصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية أيضاً أن يدلوا بدلوهم.

وتوجد إجراءات وسياسات مجرّبة ومختبرة قادرة على تحقيق انخفاضات حادة في الانبعاثات وتعزيز القدرة على تحمل آثار تغيّر المناخ، ولكن يتعين توسيع نطاقها وتطبيقها على نطاق أوسع. وإن الالتزام السياسي والسياسات المنسقة والتعاون الدولي والإشراف على النظام الإيكولوجي والحكومة الشاملة كلها مقومات مهمة للعمل المناخي الفعال والمنصف.

ويمكن لكل مجتمع محلي أن يقلل أنماط الاستهلاك القليلة الانبعاثات الكربونية أو يتفادى تلك الأنماط إذا عُممت التكنولوجيات والدراية العملية والتدابير السياساتية المناسبة. وبالاستثمار الكبير في تدابير التكيّف، يمكننا في الوقت نفسه تجنب المخاطر المتزايدة، وخاصةً بالنسبة إلى الفئات والمناطق الضعيفة.

والمناخ والنظم الإيكولوجية والمجتمع مترابطة. إذ إن الحفاظ الفعال والمنصف لنحو 30 إلى 50% من الأراضي وموارد المياه العذبة والمحيطات سيساعد على ضمان سلامة كوكب الأرض. وتوفر المناطق الحضرية فرصة على النطاق العالمي للعمل المناخي الطموح الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن للتغيرات في قطاعات الأغذية والكهرباء والنقل والصناعة والمباني واستخدام الأراضي أن تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويمكنها في الوقت نفسه أن تسهل على الناس اتباع أساليب حياة قليلة الانبعاثات الكربونية، مما سيؤدي أيضاً إلى تحسين الصحة والرفاه. ويمكن لتحسين فهم عواقب الاستهلاك المفرط أن يساعد الناس على اتخاذ خيارات أكثر استنارة.

وقال السيد Lee إن "احتمال نجاح التغييرات التحويلية يزيد إذا توفرت الثقة، وعمل الجميع معاً على تحديد أولويات الحد من المخاطر، ووزعت الفوائد والأعباء توزيعاً منصفاً. إذ إننا نعيش في عالم متنوع على كل شخص فيه مسؤوليات مختلفة وأمامه فرص مختلفة لإحداث التغيير المنشود. فيمكن للبعض أن يقوم بالكثير في حين يحتاج البعض الآخر إلى الدعم لمساعدته على إدارة التغيير".

####

مكافآت مقياس درجات الحرارة

1.1 درجة مئوية = درجتان (2.0) فهرنهايت

1.5 درجة مئوية = 2.7 درجة فهرنهايت

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

المكتب الصحفي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC): ipcc-media@wmo.int

Lance Igonon، أخصائي الاتصالات للتقرير التجميعي: ignon@ipcc-syr.org

تقرير التقييم السادس: التقرير التجميعي بالأرقام

تعليقات المراجعة: 6841

الحكومات: 47 (21 بلداً متقدماً، وبلدان ذوا اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية، و22 بلداً نامياً، ودولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية)

تعليقات الحكومات: 6636 (1814 بياناً رقمياً و4822 نصاً)

المراقبون: 5

تعليقات المراقبين: 205

أعضاء فريق التحرير الرئيسي: 49

المحررون المراجعون: 9

المؤلفون في فريق التحرير الموسع: 7

المؤلفون المساهمون: 28

النساء: 41

الرجال: 52

المؤلفون من البلدان النامية: 37

المؤلفون من البلدان المتقدمة: 56

عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) هي الهيئة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بتقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ. وقد أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في عام 1988 لتزويد القادة السياسيين بتقييمات علمية دورية بشأن تغير المناخ. وتضم الهيئة (IPCC) حالياً 195 دولة عضواً من الأعضاء في الأمم المتحدة أو المنظمة (WMO).

ويساهم آلاف الأشخاص من جميع أنحاء العالم في عمل الهيئة (IPCC). وبالنسبة لتقارير التقييم، يتطوع خبراء بوقتهم بوصفهم مؤلفين للهيئة (IPCC) لتقييم الآلاف من الأوراق العلمية التي تُنشر كل عام لتقديم ملخص شامل لما هو معروف عن أسباب تغير المناخ وأثاره ومخاطره في المستقبل، وكيف يمكن لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من

آثاره أن تحد من تلك المخاطر. ويُعدّ الاستعراض المفتوح والشفاف الذي يجريه الخبراء والحكومات الأعضاء جزءاً أساسياً من عملية الهيئة (IPCC) لضمان إجراء تقييم موضوعي وكامل وإبراز مجموعة متنوعة من الآراء والخبرات.

وتضم الهيئة (IPCC) الأفرقة العاملة الثلاثة التالية: الفريق العامل الأول، الذي يتناول الأساس العلمي الفيزيائي لتغيّر المناخ؛ والفريق العامل الثاني، الذي يتناول الآثار والتكيّف وقابلية التأثير؛ والفريق العامل الثالث، الذي يتناول التخفيف من آثار تغيّر المناخ. وتضم أيضاً فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري التي تضع منهجيات لقياس الانبعاثات وإزالتها.

وتزود تقييمات الهيئة (IPCC) الحكومات على جميع المستويات بمعلومات علمية يمكن أن تستخدمها في وضع سياساتها المناخية. وتُعدّ تقييمات الهيئة (IPCC) من المدخلات الرئيسية في المفاوضات الدولية الرامية إلى التصدي لتغيّر المناخ. وتُكفل دقة تقارير الهيئة (IPCC) وموضوعيتها وشفافيتها عن طريق صياغتها واستعراضها على عدة مراحل.

عن دورة التقييم السادس

التقرير التجميعي هو الجزء الأخير من تقرير التقييم السادس للهيئة (IPCC)، وقد اعتمده 195 حكومة عضواً في الهيئة (IPCC) يوم 19 آذار/ مارس 2023 في إنترلاكن بسويسرا. ويلخص التقرير التجميعي، الذي يتكون من ملخص لواقعي السياسات وتقرير أطول، النتائج المستخلصة من التقارير الثلاثة للأفرقة العاملة وثلاثة تقارير خاصة.

وتنشر الهيئة (IPCC) تقارير التقييم العلمية الشاملة كل ست إلى سبع سنوات؛ وقد استُكمل أحدثها، وهو **تقرير التقييم الخامس**، في عام 2014 وقدم مدخلات علمية رئيسية في **اتفاق باريس**.

وقررت الهيئة (IPCC)، إبّان دورتها الحادية والأربعين المعقودة في شباط/ فبراير 2015، إعداد **تقرير التقييم السادس**. وانتخبت، إبّان دورتها الثانية والأربعين المعقودة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، هيئة مكتب جديدة تتألف من رئيس الهيئة (IPCC)، ونواب رئيس الهيئة (IPCC)، والرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة ونوابهم، والرئيسين المشاركين لفرقة العمل. وقررت إبّان دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيسان/ أبريل 2016 إصدار ثلاثة تقارير خاصة، وتقرير منهجية، وتقرير التقييم السادس.

وفي 9 آب/ أغسطس 2021، أصدرت مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس بعنوان **"تغيّر المناخ 2021: الأساس العلمي الفيزيائي"**. وفي 28 شباط/ فبراير 2022، أصدرت مساهمة الفريق العامل الثاني بعنوان **"تغيّر المناخ 2022: الآثار والتكيّف وقابلية التأثير"**. وفي 4 نيسان/ أبريل 2022، أصدرت مساهمة الفريق العامل الثالث بعنوان **"تغيّر المناخ 2022: التخفيف من آثار تغيّر المناخ"**.

ونشرت الهيئة (IPCC) أيضاً التقارير الخاصة التالية التي تتناول قضايا محددة أكثر في أثناء دورة التقييم السادس:

الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) في تشرين الأول/ أكتوبر 2018؛
تغيّر المناخ والأراضي في آب/ أغسطس 2019؛

المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير في أيلول/ سبتمبر 2019.

وفي أيار/ مايو 2019، أصدرت الهيئة (IPCC) **تنقيح 2019 للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) لعام 2006 بشأن القوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري**.

ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ipcc.ch. ويمكن مشاهدة معظم الفيديوهات التي نشرتها الهيئة (IPCC) على قناة الهيئة على يوتيوب.